المملكة الاردنية الهاشمية

دائـرة الموازنـة العـامة

ملخص الموازنـة

للسنـة الماليـة 2012

أيار 2012

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2011	5
مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2012	12
التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2012	16
أبرز ملامح الموازنة لعام 2012	18
أهم المستجدات في موازنة عام 2012	29
آلية إعداد الموازنة العامة	30
مراحل إعداد الموازنة العامة	32
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط	34

تقديم

يسر دائرة الموازنة العامة ان تقدم اصدارها الثاني لوثيقة **ملخص الموازنة للسنة المالية 2012** وذلك بعد النجاح الملموس الذي حققه الاصدار الاول للسنة المالية 2011، حيث يساهم اعداد هذه الوثيقة التحليلية السنوية في تحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية واعداد التقارير حول إعداد الموازنة وتنفيذها، إضافة الى تعزيز مبدأ المشاركة في هذا المجال.

هذا وتتضمن وثيقة **ملخص الموازنة لعام 2012** موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012، وتتناول المواضيع التالية بالتفصيل:

- خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2011.
- مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2012.
- التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2012.
- أبرز ملامح الموازنة العامة لعام 2012.
- أهم المستجدات في موازنة عام 2012 .
- آلية ومراحل إعداد الموازنة العامة .
- الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة .
- المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

وتأمل دائرة الموازنة العامة ان تساهم هذه الوثيقة في اطلاع كافة الجهات المحلية بشقيها الرسمية والخاصة والجهات الخارجية المهتمة على آخر التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2011، وكذلك على توجهات السياسة المالية وأبعاد وتقديرات الموازنة العامة كما يعكسها قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012.

د. اسماعيل زغلول

مدير عام دائرة الموازنة العامة

خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2011

تأثر الاقتصاد الاردني في عام 2011 بتداعيات البيئة السياسية الاقليمية والبيئة الاقتصادية العالمية وانعكاساتهما السلبية الملموسة على مختلف القطاعات الاقتصادية عموماً بما فيها قطاع المالية العامة. وقد ساهمت مجموعة من العوامل الاضافية وغير المواتية في تعميق التحديات الاقتصادية المحلية في عام 2011 رغم الاجراءات الحكومية المتخذة للتعامل مع هذه التحديات، أبرزها معاودة ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الاساسية وخصوصاً النفط والمواد الغذائية وتقلب امدادات الغاز الطبيعي من الشقيقة مصر الى جانب الانعكاسات غير المباشرة لأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو. وقد كان التأثير السلبي لهذه العوامل مجتمعة على اداء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الاردني متفاوتاً الى حد ما، حيث تأثر القطاع الخارجي وقطاع المالية العامة بصورة أكبر بهذه المستجدات المحلية والاقليمية والدولية، مما أحدث توسعاً ملموساً في العجز المزدوج لكل من الحساب الجاري لميزان المدفوعات والموازنة العامة في عام 2011، في حين عكست العديد من مؤشرات أداء القطاع الحقيقي (كالنمو الاقتصادي) والقطاع النقدي (كالتسهيلات الائتمانية) نتائج مستقرة عموماً بالمقارنة مع عام 2010.

وبصورة أكثر تفصيلاً، سجل **الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نمواً حقيقيا بلغت نسبته 2.6% مقابل 2.3% خلال عام 2010. وإزاء نمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) بنسبة 6.4% في عام 2011 مقابل نموه بنسبة اعلى بلغت 8.4% عام 2010، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نموا نسبته 9.1% في عام 2011 مقابل 10.9% عام 2010. وعلى صعيد أداء مختلف القطاعات الانتاجية في القطاع الحقيقي، حققت بعض القطاعات عام 2011 نمواً اعلى من المتوسط (كالصناعة الاستخراجية والتحويلية)، في حين سجلت قطاعات اخرى تراجعاً واضحاً (كالانشاءات والسياحة). كما ارتفع معدل البطالة في عام 2011 بصورة محدودة ليصل إلى 12.9% مقابل 12.5% في عام 2010.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة في عام 2011، وفي ضوء معاودة ارتفاع اسعار السلع الأساسية في الاسواق الدولية وخاصة النفط الخام، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) 4.4% وهو اقل من المعدل المسجل في عام 2010 والبالغ 5.0%. وبتفحص مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يتبين ان مجموعة "المواد الغذائية" قد ارتفعت أسعارها بنسبة 4.1% مقابل 6.2% لمجموعة "الملابس والأحذية". وفي حين نمت أسعار مجموعة المساكن بنسبة 3.8% عام 2011، فقد سجلت مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" ارتفاعاً في متوسط أسعارها بنسبة 5.1% متأثرة بزيادة أسعار بندي النقل والتعليم.

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته 13.4% خلال عام 2011 رغم أنه يقل عن المعدل المتحقق في عام 2010 والبالغ 17.8%. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات السلعية بنسبة قياسية بلغت 17.6% مقابل 9.3% في عام 2010. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 21.1% ليبلغ 7340 مليون دينار مقارنة بنحو 6060 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وفيما يخص ابرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال عام 2011 عجزاً مقداره 2048 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1336 مليون دينار في عام 2010، وذلك نتيجة رئيسية لارتفاع قيمة المستوردات السلعية من النفط ومشتقاته خلال عام 2011 متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة عالمياً من ناحية، ولتراجع حوالات العاملين والدخل السياحي من ناحية اخرى. وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى ان فاتورة مستوردات المملكة من "النفط الخام ومشتقاته" قد ارتفعت بصورة قياسية خلال عام 2011 لتصل إلى نحو 3272 مليون دينار مقابل 2037 مليون دينار خلال عام 2010، أي بزيادة قيمتها 1235 مليون دينار أو ما نسبته 61%، في حين بلغت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" نحو 1818 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 137 مليون دينار أو ما نسبته 8.1% بالمقارنة مع مستواها عام 2010.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام 2011 بنسبة 8.1% مقارنة بنمو نسبته 11.5% في عام 2010. وقد جاء نمو السيولة المحلية خلال عام 2011 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 20.7% عن مستواه في نهاية عام 2010 مقابل ارتفاع نسبته 9.8% عام 2010 من جهة، ولتراجع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2011 بنسبة 7.2% مقارنة بارتفاع نسبته 13.5% عام 2010، من جهة اخرى.

وبخصوص مساهمة الجهاز المصرفي هذا العام في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء، فقد ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2011 بنحو 1400 مليون دينار أو ما نسبة 9.7% مقارنة بارتفاع مقداره 1134 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% في نهاية عام 2010. وفي المقابل، تراجع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2011 ليصل الى 10511 مليون دولار، أي بانخفاض مقداره 1730 مليون دولار أو ما نسبته 14.1% عن مستواه في عام 2010، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ستة شهور ونصف.

وفيما يتعلق **بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)**، فقد تضافرت الظروف الدولية المتسمة بتباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد المخاطر المالية وارتفاع أسعار السلع الاساسية مع الأوضاع الاقليمية المتصفة بالتوتر وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية وأحدثت هذه العوامل مجتمعة تباطؤاً في وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة انعكس سلباً على أداء الايرادات المحلية، كما أحدثت هذه العوامل تسارعاً في نمو الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية وتحديداً على دعم السلع الأساسية، مما انعكس سلباً على أداء المالية العامة خلال عام 2011.

فعلى صعيد النفقات العامة، سجل الإنفاق الإجمالي وفقاً للبيانات الفعلية الأولية ارتفاعاً مقداره 1094 مليون دينار أو ما نسبته 19.2 % خلال عام 2011 ليصل الى 6802 مليون دينار مقابل 5708 مليون دينار خلال عام 2010 . وقد جاء هذا الارتفاع في الإنفاق محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 997 مليون دينار أو ما نسبته 21% ونمو

النفقات الرأسمالية بحوالي97 مليون دينار أو ما نسبته 10.1%. وقد نجمت الزيادة الاستثنائية في النفقات الجارية بشكل رئيسي عن ارتفاع حجم الدعم الحكومي والذي وصل الى مستوى قياسي، الى جانب التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة في عام 2011 بهدف حماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة كزيادة علاوة غلاء المعيشة بمبلغ 20 ديناراً لجميع العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري ودعم كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بواقع 10 مليون دينار لكل منهما وإلغاء الضريبة على السولار والكاز وتخفيضها على البنزين اوكتان 90 بنسبة 6%.

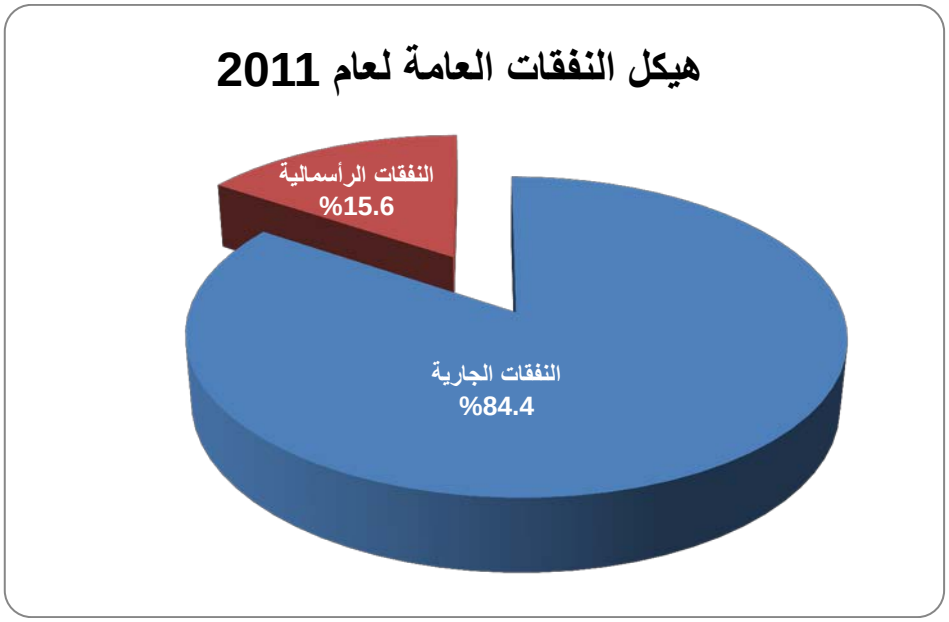

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات الكلية لعام 2011 ما قيمته 5414 مليون دينار بزيادة بلغت 16.1% عن مستواها المسجل في عام 2010، وجاء هذا النمو محصلة للزيادة الاستثنائية في حجم المنح الخارجية بنسبة 202.5% مقارنة بعام 2010 لتصل الى 1215 مليون دينار، من جهة، ولتراجع الايرادات المحلية بنسبة 1.5% عن مستواها في عام 2010 لتصل الى 4199 مليون دينار، من جهة أخرى.

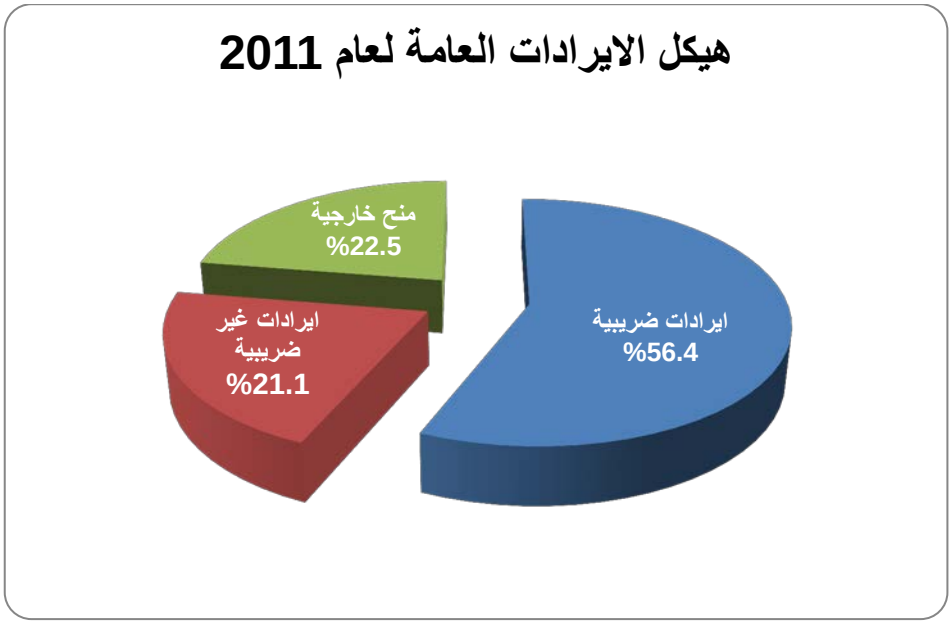

وترتيباً على كل ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية لعام 2011 نحو 1388 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1045 مليون دينار أو ما نسبته 5.6% من الناتج في عام 2010.

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2011 بما نسبته 16.9% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 13402 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 65.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 مقابل 11463 مليون دينار أو ما نسبته 61.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2010	2011
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية	%2.3	%2.6
معدل التضخم	%5.0	%4.4
معدل البطالة	%12.5	%12.9
معدل نمو الصادرات الوطنية	%17.8	%13.4
معدل نمو المستوردات السلعية	%9.3	%17.6
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)	2037	3272
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%7.1-	%10.0 -
معدل نمو السيولة المحلية	%11.5	%8.1
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار)	12.2	10.5
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية	%8.5	%9.7
النفقات العامة (مليون دينار) % الناتج	5708 %30.4	6802 %33.2
الايرادات العامة (مليون دينار) % الناتج	4663 %24.9	5414 %26.4
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) % الناتج	1045- % 5.6 -	1388- % 6.8 -
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) % الناتج	4611 %24.6	4487 %21.9
رصيد الدين الداخلي (مليون دينار) % الناتج	6852 %36.5	8915 %43.5

وعلى صعيد التدابير الحكومية المتخذة، نفذت الحكومة في عام 2011 العديد من الاجراءات المالية الرامية الى تقوية الرقابة على الأموال العامة وحماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة وتحسين الاداء الاقتصادي، كما هو مبين تالياً:

فوفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2011، تم تقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيهما. كما تم اصدار نظام الرقابة المالية لسنة 2011 الذي يعمل على التدقيق الداخلي المسبق للمعاملات المالية في كافة الوزارات والدوائر والوحدات

الحكومية. ويعتبر اقرار هذا النظام خطوة لتعزيز الرقابة على المال العام بإرسائه دعائم واضحة لمكافحة الفساد قبل وقوعه. وضمن الاطار ذاته، تم اقرار نظام لتنظيم استخدام المركبات الحكومية يهدف الى تنظيم استخدام الدوائر للمركبات وتحديد حاجاتها من هذه المركبات وتنظيم عملية صرف الوقود لها والمحافظة عليها وادامتها وحسن استخدامها.

وبهدف المساهمة في حماية مستويات المعيشة لذوي الدخل المحدود، تم زيادة علاوة غلاء المعيشة للعاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري بمبلغ عشرين ديناراً بما في ذلك عمال المياومة والعاملين على حساب المشاريع الرأسمالية اعتباراً من مطلع عام 2011. كما تم تثبيت أسعار المشتقات النفطية (الكاز والسولار والبنزين) وذلك لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وتجنيبهم آثار زيادة أسعار النفط العالمية خلال هذا العام. وكذلك تم الاستمرار بدعم اسطوانة الغاز والقمح والأعلاف خلال عام 2011.

وبغية تحسين الأداء الاقتصادي في بعض القطاعات ذات الأولوية والتشابك الاقتصادي الملموس، تم تمديد قرار إعفاء وتخفيض الرسوم على نقل ملكية العقارات، وتخفيض مدة الاحتفاظ بالأراضي والشقق للأشخاص المعنويين والشركات، وذلك بهدف تنشيط قطاع العقارات وتعزيز التدفقات الاستثمارية للمملكة، حيث قرر مجلس الوزراء تمديد الإعفاءات الممنوحة للإسكان وقطاع العقار حتى نهاية عام 2011. كما تم تمديد قرار الإعفاء الضريبي لمؤسسات التمويل الميكروي من الرسوم والضرائب بما فيها ضريبة الدخل وضريبة المبيعات لمدة سنة واحدة وذلك بهدف تخفيف العبء عن المواطنين المقترضين بالاضافة الى تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لمؤسسات التمويل الميكروي وزيادة قدرتها على التوسع في تقديم خدماتها التمويلية والوصول الى الفقراء.

مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2012

التزاماً من الحكومة بمواصلة نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة وضماناً لاستعادة التوازن للمالية العامة، الى جانب تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية والخارجية بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مقبولة تساهم في توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستوى الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يؤدي في المحصلة الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتواء المديونية الحكومية بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي المستدام .

هذا وستشكل جملة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الشاملة وتنفيذ منظومة متكاملة لاصلاح القطاع العام وتنمية المحافظات مرتكزات اساسية لتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية، وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات الاقتصادية والمالية وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وقد استندت تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2012 الى جملة من المرتكزات من ابرزها ما يلي:

1- مواصلة عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الرامية الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية. وتقتضي الأولويات الوطنية في المرحلة الحالية تبني برنامج وطني لتخفيض العجز المالي الحكومي والمديونية العامة والوصول بهما إلى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين

البيئة الاستثمارية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الأسواق المالية الدولية.

2- استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية وعلى نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

3- المضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لسائر محافظات المملكة.

4- تبني خطة زمنية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة تتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة من الدين العام وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة طريق الإصلاح المالي وعلى نحو يخفض من كلف الإقراض المحلي والدولي للمملكة.

5- تحسين مستوى الاعتماد على الذات بحيث ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الإجمالية خلال الفترة 2012 – 2014 وبالنسبة للوحدات الحكومية اعتماد أنظمة رقابية فعالة ترفع من مستوى اعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل الاعتماد على دعم الخزينة العامة.

6- التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية رأس المال البشري كقطاعات التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية كقطاعات الكهرباء والماء.

7- تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في كافة محافظات المملكة.

كما استندت تقديرات الإيرادات والنفقات للأعوام 2012-2014 بافتراض تبني الحكومة للسياسات والإجراءات والتدابير التالية :

- استمرار تأمين المخصصات اللازمة لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لحماية أمن الوطن والمواطن الذي يشكل الركيزة الأساسية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي.
- تأمين المخصصات اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي للحفاظ على مستوى معيشة المواطن الأردني من خلال الاستمرار في تقديم الدعم للمواد التموينية واسطوانة الغاز وتوفير السكن الملائم للفقراء وذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق التأمين الصحي وبرنامج التغذية المدرسية ودعم صندوق الطالب الجامعي ومواصلة تنفيذ برامج التدريب المهني وتعزيز برنامج الإنتاجية الاجتماعية.
- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.
- تأمين المخصصات اللازمة لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية ذات الأولوية في كافة محافظات المملكة.
- رصد المخصصات المتعلقة بمشروع هيكلة رواتب موظفي القطاع العام اعتباراً من مطلع عام 2012.
- رصد المخصصات المالية لصندوق احتياطي التقاعد المبكر للعسكريين الخاضعين للضمان الاجتماعي.
- رصد المخصصات المالية لزيادة الرواتب التقاعدية للعسكريين والمدنيين.
- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية.
- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.
- إعادة توجيه دعم المشتقات النفطية إلى مستحقيه من ذوي الدخل المتدني والمتوسط ووقف التجاوزات التي تعتري النظام الحالي والحيلولة دون ازدواجية تقديم العون.

- اقتصار توجيه دعم الكهرباء والمياه إلى الشرائح المستحقة من المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط وعلى أن تصل أسعارها إلى مستوى الكلفة للشرائح الأخرى بشكل تدريجي خلال المدى المتوسط 2012 – 2014.
- تعديل الضرائب والرسوم على عدد محدود من السلع الكمالية والتي لا تمس ذوي الدخل المحدود وإلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة المبيعات على بعض السلع والخدمات والتي أثبتت عدم جدواها.
- تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2012

بنيت موازنة عام 2012 استناداً إلى التوقعات الرئيسية التالية:

1. يتوقع أن يستمر أداء الاقتصاد الوطني متواضعاً في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي والأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة. حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة تبلغ 8,5% لعام 2012 و 9% سنوياً في المتوسط للأعوام 2012 – 2014، وبالأسعار الحقيقية بنسبة تبلغ 3% لعام 2012 و3,5% سنوياً في المتوسط للأعوام المذكورة.
2. بلوغ معدل التضخم حوالي 5,5% لعام 2012 و5% للأعوام 2012 – 2014 في المتوسط.
3. نمو الصادرات الوطنية في المتوسط 11% سنوياً للأعوام 2012-2014.
4. نمو المستوردات في المتوسط 9% سنوياً للأعوام 2012-2014.
5. يتوقع أن يبلغ سعر برميل النفط في المتوسط خلال الفترة 2012-2014 حوالي 100 دولار للبرميل الواحد.
6. يتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 نحو 9% لتنخفض هذه النسبة بعد ذلك تدريجيا لتصل إلى 7% في عام 2014.
7. يتوقع استمرار المستوى المريح لحجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي واللازمة لضمان استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2012- 2014

البيان	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	8.5	9.0	9.0
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	3.0	3.5	3.5
معدل التضخم (CPI) %	5.5	5.0	5.0
معدل نمو الصادرات السلعية %	11.0	11.0	11.0
معدل نمو المستوردات السلعية %	9.0	9.0	9.0
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	9.0	8.0	7.0

ابرز ملامح الموازنة لعام 2012

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2012 بنحو 5810 مليون دينار لتشكل بذلك 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.4% في عام 2011، فيما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة 26.1% و 25.7% في عامي 2013 و2014 تباعاً.

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

1- الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2012 بحوالي 4940 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 17.6% عن مستواها في عام 2011، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.3% مقارنة مع 20.5% في عام 2011.

وترتيباً على ذلك، ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 73.1% في عام 2011 إلى 84.6% في عام 2012، ولتواصل إرتفاعها خلال عامي 2013 و2014 الى ما نسبته 88.6% و91.7% على التوالي.

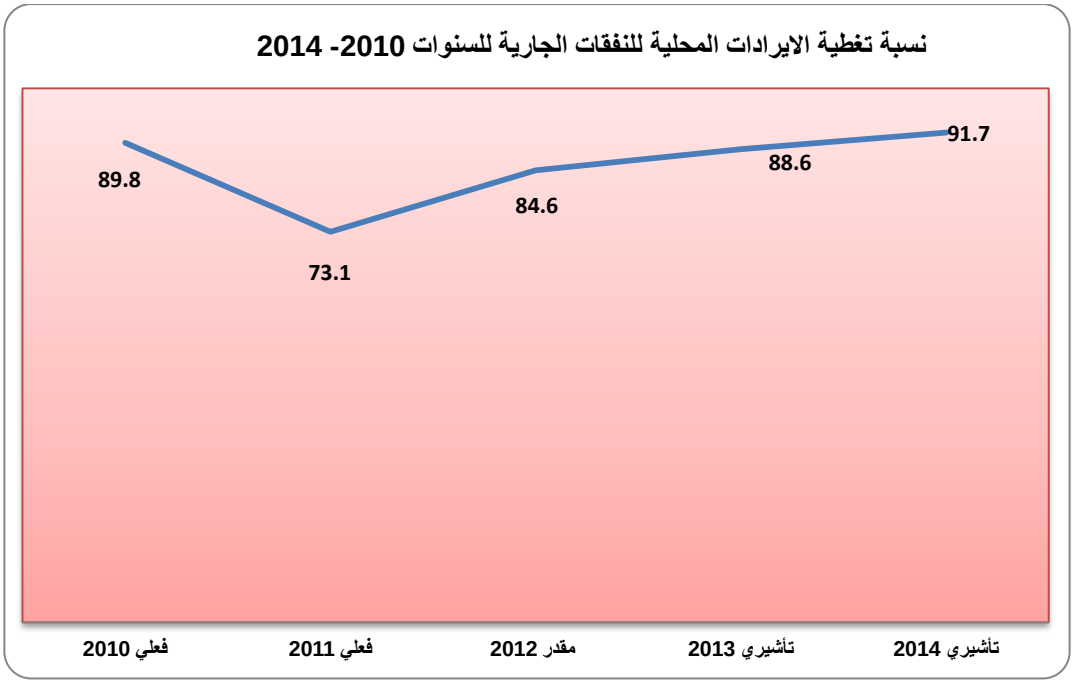

2- المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2012 بمبلغ 870 مليون دينار مقارنة مع 1215 مليون دينار في عام 2011.

ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2012 بنحو 6837 مليون دينار مقارنة مع 6802 مليون دينار في عام 2011، بارتفاع مقداره 35 مليون دينار أو ما نسبته 0.5%، مشكّلة ما نسبته 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 33.2% في عام 2011.

ويتوقع أن تهبط هذه النسبة إلى 30.0% في عام 2013 ثم إلى 29.2% في عام 2014. وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

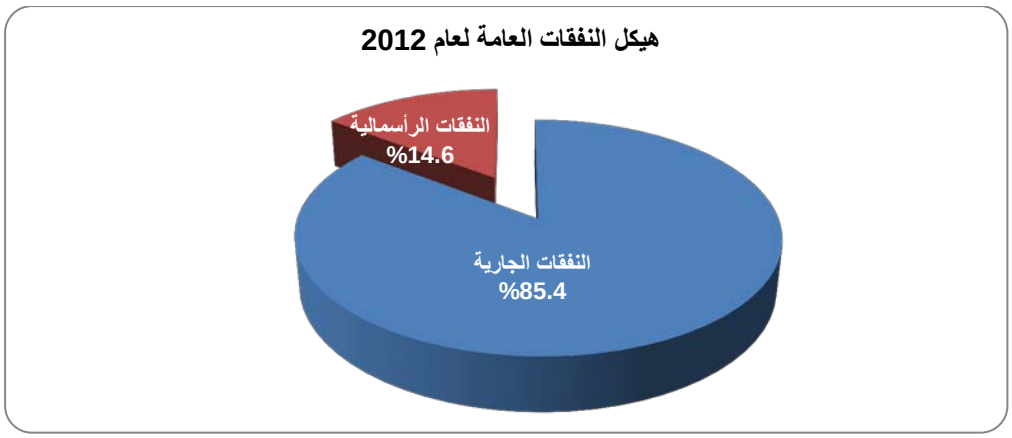

1- النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام 2012 بنحو 5839 مليون دينار مسجلة نمواً نسبته 1.7% عن مستواها في عام 2011، ومشكّلة حوالي 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28.0% في عام 2011. ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي 2013 و2014 إلى 25.4% و 24.6% لكل منهما تباعاً.

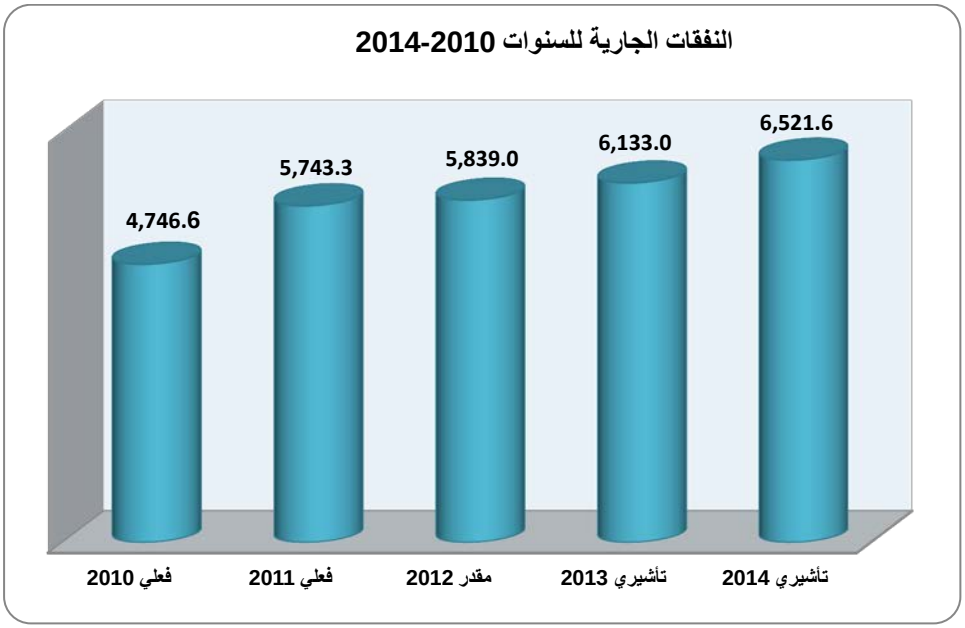

2- النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2012 بنحو 998 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك انخفاضاً يقارب 60 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% عن مستواها في عام 2011. ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 14.6%.

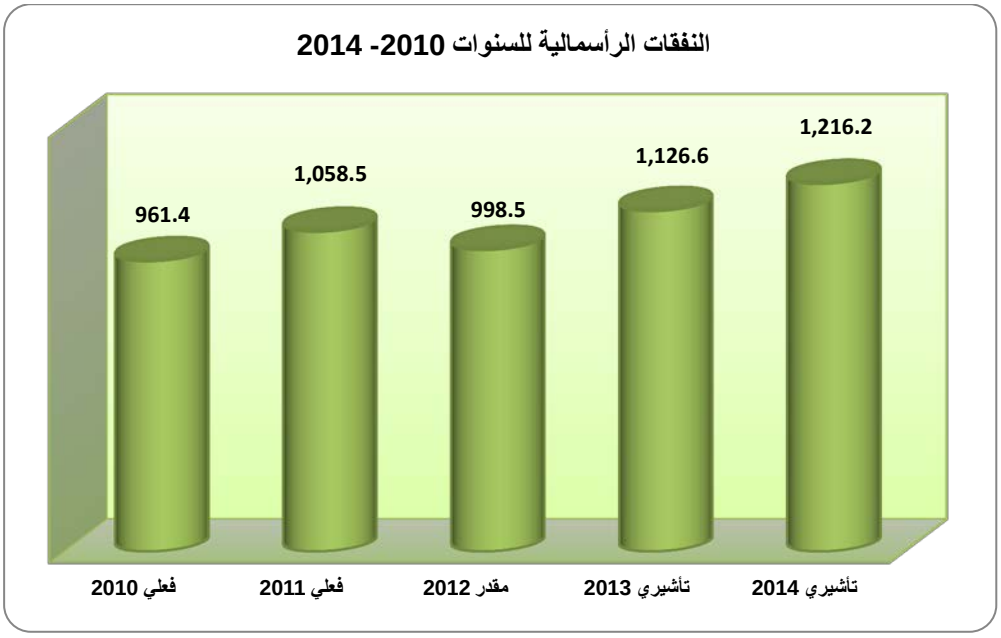

ويتوقع أن ترتفع هذه النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 4.7% ثم تصل إلى 4.6% في عام 2014.

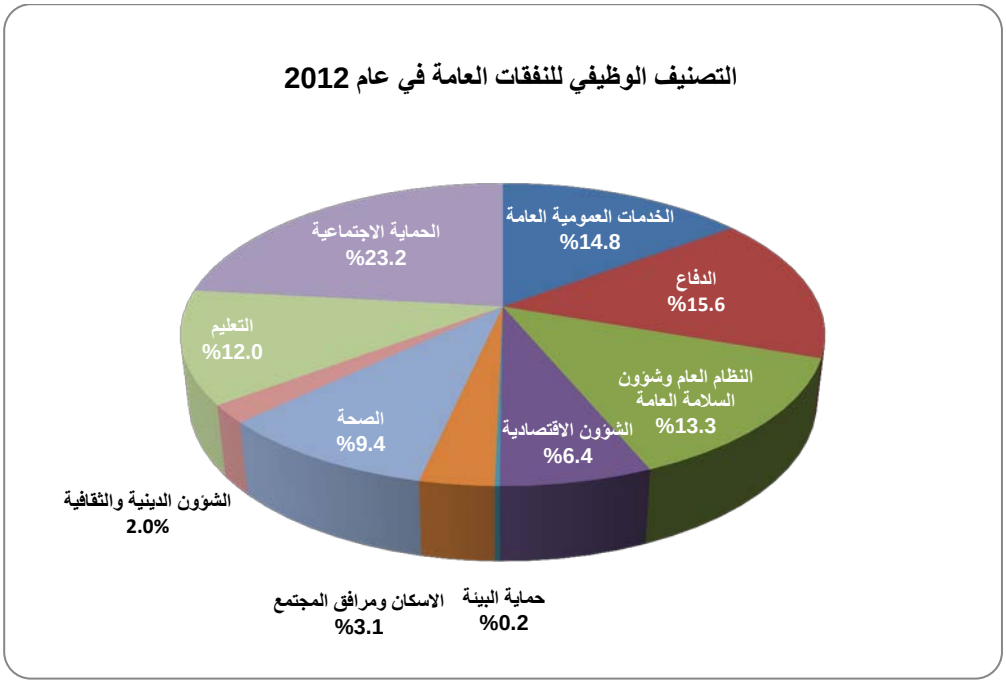

ثالثا : العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2012 ما مقداره 1027.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع عجز نسبته 6.8% في عام 2011 وليواصل هبوطه إلى 4.0% في عام 2013 و3.5% في عام 2014، ليلامس بذلك المستويات الآمنة المتعارف عليها دولياً .

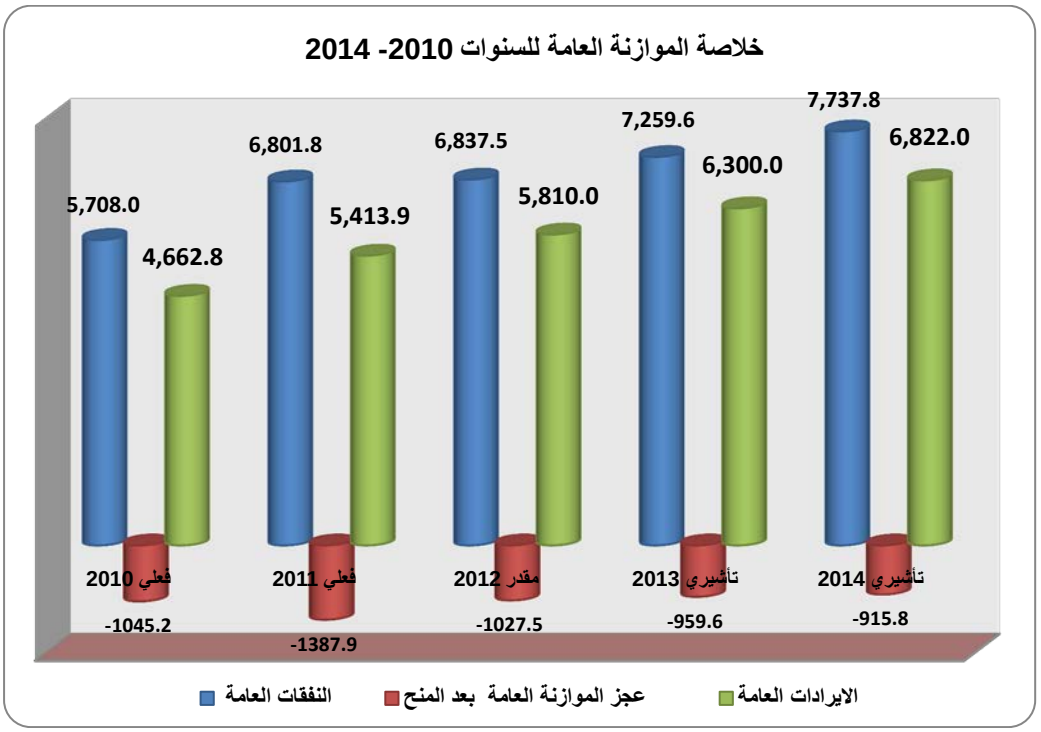

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2010- 2014

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2010	فعلي 2011	مقدر 2012	تأشيري 2013	تأشيري 2014
الايرادات المحلية	4,261.1	4,198.9	4,940.0	5,435.0	5,982.0
المنح الخارجية	401.7	1,215.0	870.0	865.0	840.0
مجموع الايرادات العامة	4,662.8	5,413.9	5,810.0	6,300.0	6,822.0
النفقات الجارية	4,746.6	5,743.3	5,839.0	6,133.0	6,521.6
النفقات الرأسمالية	961.4	1,058.5	998.5	1,126.6	1,216.2
مجموع النفقات العامة	5,708.0	6,801.8	6,837.5	7,259.6	7,737.8
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,045.2 -	1,387.9 -	1,027.5 -	959.6 -	915.8 -
قبل المنح	1,446.9 -	2,602.9 -	1,897.5 -	1,824.6 -	1,755.8 -
عجزالموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	5.6%-	6.8%-	4.6%-	4.0%-	3.5%-
قبل المنح	7.7%-	12.7%-	8.6%-	7.5%-	6.6%-
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	18,762.0	20,476.5	22,146.2	24,183.6	26,529.4

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2010	فعلي 2011	مقدر 2012	تأشيري 2013	تأشيري 2014
نسبة الايرادات العامة للناتج	24.9%	26.4%	26.2%	26.1%	25.7%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	22.7%	20.5%	22.3%	22.5%	22.5%
نسبة المنح الخارجية للناتج	2.1%	5.9%	3.9%	3.6%	3.2%
نسبة النفقات العامة للناتج	30.4%	33.2%	30.9%	30.0%	29.2%
نسبة النفقات الجارية للناتج	25.3%	28.0%	26.4%	25.4%	24.6%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	5.1%	5.2%	4.5%	4.7%	4.6%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	16.8%	15.6%	14.6%	15.5%	15.7%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	74.7%	61.7%	72.2%	74.9%	77.3%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	89.8%	73.1%	84.6%	88.6%	91.7%

إجمالي النفقات العامة المقدرة للسنة المالية 2012

(بالدينار)

الفصـــــــــــــــل		النفقـــــــــــــــات				مجموع الفصل
			الرأسمالية			
رقمه	عنوانـــــــــــــه	الجارية	خزينة	قروض	المجموع	
0101	الديوان الملكي الهاشمي	40267000	0	0	0	40267000
0201	مجلس الأمة	14875500	0	0	0	14875500
0301	رئاسة الوزراء	21918000	11015150	0	11015150	32933150
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	718000	51000	0	51000	769000
0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	546100	155550	0	155550	701650
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	2562000	51000	0	51000	2613000
0350	ديوان المظالم	873500	89250	0	89250	962750
0380	وزارة الشؤون البرلمانية	645100	42500	0	42500	687600
0401	ديوان المحاسبة	6900000	984300	0	984300	7884300
0501	وزارة تطوير القطاع العام	1224000	1725500	0	1725500	2949500
0601	ديوان الخدمة المدنية	1802000	1257150	0	1257150	3059150
0701	وزارة التنمية السياسية	540600	85000	0	85000	625600
0801	وزارة الدفاع	1042500000	35500000	0	35500000	1078000000
0802	الخدمات الطبية الملكية	140400000	36700000	0	36700000	177100000
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	1578000	544000	0	544000	2122000
1001	وزارة الداخلية	15815000	2082500	0	2082500	17897500
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	6283000	2096950	0	2096950	8379950
1003	وزارة الداخلية / الأمن العام	479800000	35000000	0	35000000	514800000
1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	141000000	32000000	0	32000000	173000000
1005	وزارة الداخلية/قوات الدرك	136200000	16000000	0	16000000	152200000
1101	وزارة العدل	41725000	10568900	0	10568900	52293900
1201	دائرة قاضي القضاة	9304000	2643500	0	2643500	11947500
1301	وزارة الخارجية	39019000	3187500	0	3187500	42206500
1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	2123100	20400	0	20400	2143500
1501	وزارة المالية	2282704000	201478000	0	201478000	2484182000
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1765000	455000	0	455000	2220000
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	17610000	6541000	0	6541000	24151000
1504	وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	11684000	888000	0	888000	12572000
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1096000	366000	0	366000	1462000
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	38228000	510000	0	510000	38738000
1601	وزارة الصناعة والتجارة	8177000	6541000	0	6541000	14718000
1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	924000	153000	0	153000	1077000
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1102000	35359250	48540000	83899250	85001250
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	3727000	1041250	0	1041250	4768250
1801	وزارة السياحة والآثار	8670000	4900000	0	4900000	13570000
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	4786000	2083000	0	2083000	6869000
1901	وزارة الشؤون البلدية	4539000	79601000	3710000	83311000	87850000
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	4507000	21594000	0	21594000	26101000
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	3371000	2922000	0	2922000	6293000
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	20470000	77393000	0	77393000	97863000
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	945000	117000	0	117000	1062000
2103	وزارة الاشغال العامة و الاسكان/دائرة الابنية الحكومية	8082000	12495000	0	12495000	20577000
2201	وزارة الزراعة	31085000	18109000	1400000	19509000	50594000
2301	وزارة المياه والري	1609000	37759000	0	37759000	39368000
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	8293000	18259000	2705000	20964000	29257000
2401	وزارة البيئة	1334000	2309000	0	2309000	3643000
2501	وزارة التربية والتعليم	668829000	53252500	0	53252500	722081500
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	63971000	15597500	0	15597500	79568500
2701	وزارة الصحة	363385900	66865250	0	66865250	430251150
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	103773200	12493650	570000	13063650	116836850
2901	وزارة العمل	11615000	4696000	400000	5096000	16711000
3001	وزارة الثقافة	2590000	5325000	0	5325000	7915000
3002	وزارة الثقافة/دائرة المطبوعات والنشر	758500	51000	0	51000	809500
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	598000	55500	0	55500	653500
3101	وزارة النقل	5799000	50145750	0	50145750	55944750
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1613000	195500	0	195500	1808500
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2740500	9814000	0	9814000	12554500
المجمـــوع		5839000000	941165300	57325000	998490300	6837490300

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات

2014 – 2010

(بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	الفصـــــــــــل	
					عنوانه	رقمه
3769856	3562752	3483648	2759231	3217244	الديوان الملكي الهاشمي	0101
3216060	3166400	3154400	2852080	1852517	مجلس الأمة	0201
7433552	7422052	7394167	5300360	5636573	رئاسة الوزراء	0301
253890	245457	202293	178000	203495	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	0302
203021	196932	184789	168341	142736	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	0303
473500	460500	448500	438700	380100	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	0304
225000	218000	223000	163000	162800	ديوان المظالم	0350
144720	145152	144072	126096	0	وزارة الشؤون البرلمانية	0380
1761470	1935931	1887917	1792221	1511077	ديوان المحاسبة	0401
1484000	1481456	1389872	1181773	697190	وزارة تطوير القطاع العام	0501
732610	726816	1017176	713990	987675	ديوان الخدمة المدنية	0601
300000	293000	285000	275000	323000	وزارة التنمية السياسية	0701
577920	562880	518720	434240	416588	المركز الجغرافي الملكي الأردني	0901
6087935	5840264	5596321	5154439	4713627	وزارة الداخلية	1001
2035520	1981420	1910380	1829579	1650207	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1002
9378092	9054575	8768900	7896083	6654290	وزارة العدل	1101
320000	200000	80000	140000	13000	دائرة قاضي القضاة	1201
3147570	3004500	2927880	2619993	2272461	وزارة الخارجية	1301
921600	898000	892500	874000	818459	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	1401
460064150	431848800	406007200	350578740	310876262	وزارة المالية	1501
285100	282100	261200	230470	222591	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1502
1027000	976000	928000	825000	753754	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1503
3163618	3060742	2953888	2695250	2466981	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	1504
4093306	4016906	3942566	3735672	3420685	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1506
2460749	2391186	2353958	2228654	2070518	وزارة الصناعة والتجارة	1601
327557	317537	296387	270834	246884	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	1602
4709941	8512416	9345312	10291997	9863255	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1701
2312864	2231094	2146653	2439490	2028003	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1702
597025	578175	559975	522504	528539	وزارة السياحة والآثار	1801
1001100	976760	935928	864765	902223	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	1802
623634	599715	570099	495468	511043	وزارة الشؤون البلدية	1901
1273000	1253000	1220000	697000	604145	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	2001
701000	680000	660000	609000	658551	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	2002
2562000	2487000	2413000	2059185	1727775	وزارة الأشغال العامة والاسكان	2101
507787	496341	485491	465339	455736	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	2102
3382873	3280568	3219074	3010166	2328221	وزارة الاشغال العامة و الاسكان/دائرة الابنية الحكومية	2103
7797000	7576000	7017000	6500000	5727074	وزارة الزراعة	2201
553000	536000	497300	422200	368670	وزارة المياه والري	2301
893100	868800	838000	852520	764979	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	2302
278000	268500	247000	228500	196160	وزارة البيئة	2401
432447460	420704720	401170490	389701148	328398682	وزارة التربية والتعليم	2501
43259200	43222000	43114800	32325800	4346006	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	2601
241063403	234223286	222997630	225643763	228034728	وزارة الصحة	2701
73586000	73486000	72338000	70698000	60550727	وزارة التنمية الاجتماعية	2801
5126000	5119890	5011700	4503720	3722530	وزارة العمل	2901
1924000	1906500	1854500	1773000	1629000	وزارة الثقافة	3001
281000	275000	270500	259500	239000	وزارة الثقافة/دائرة المطبوعات والنشر	3002
198000	188500	180500	172000	189100	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	3003
582900	570000	549600	536400	245608	وزارة النقل	3101
545400	529200	496800	476400	440414	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	3103
7197520	7245250	6398820	6586380	5789186	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3201
1347291003	1302104073	1241790906	1157595991	1011960069	المجمـــوع	

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2010 – 2014

(بالدينار)

الفصـــــــــــــل		2010	2011	2012	2013	2014
رقمه	عنوانه					
1201	دائرة قاضي القضاة	9800	105000	60000	150000	240000
1501	وزارة المالية	300000	27000	300000	300000	300000
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	4297482	1053000	300000	50000	0
2501	وزارة التربية والتعليم	546351808	651953000	665803500	698994900	718203700
2701	وزارة الصحة	155413804	147323379	146014636	155072847	160203649
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	44021059	47929000	48415000	49196000	49919000
2901	وزارة العمل	665447	922000	1031000	1042000	1053000
3001	وزارة الثقافة	322500	380000	450000	510000	570000
المجمـــوع		751381900	849692379	862374136	905315747	930489349

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2012

(بالدينار)

المحافظـــة		النفقات الرأسمالية
11	المركز	586741365
21	محافظة اربد	43785166
22	محافظة المفرق	36300505
23	محافظة جرش	29224526
24	محافظةعجلون	24419771
31	محافظة العاصمة	75269248
32	محافظة البلقاء	31452204
33	محافظة الزرقاء	41668293
34	محافظة مادبا	23339947
41	محافظة الكرك	30929884
42	محافظة معان	27971748
43	محافظة الطفيلة	24511172
44	محافظة العقبة	22876471
المجمـــوع		998490300

أهم المستجدات في موازنة عام 2012

تضمنت موازنة عام 2012 العديد من المستجدات التي تهدف الى تطوير الجهاز الاداري الحكومي وتحسين الاوضاع المعيشية وتعزيز العدالة للعاملين في القطاع العام، إضافة الى تحسين ترتيب المملكة على المستوى الدولي في مجال ادارة واعداد الموازنة العامة. وعلى صعيد آخر، كان لمحدودية الموارد المالية الاثر السلبي على إطلاق العديد من المشاريع الرأسمالية **الجديدة** التي تعتبر محركاً لعجلة النشاط الاقتصادي. **وفيما يلي ملخّص بأبرز هذه المستجدات:**

أولاً: رصد المخصصات اللازمة لتغطية النفقات المالية المترتبة على تطبيق مشروع هيكلة رواتب القطاع العام والبالغة 82.5 مليون دينار، وكذلك لانشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في مختلف محافظات المملكة.

ثانياً: إظهار المخصصات المالية المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة موزعة حسب الفصول في موازنة عام 2012. هذا وتعتبر المملكة رائدة بين دول المنطقة في مضمار تطبيق الموازنة المراعية للطفل وللنوع الاجتماعي (أنظر الجدول ص27).

ثالثاً: استمرارالحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي بدأت بتنفيذها في العام السابق. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع انشاء شبكة سكك حديدية وطنية وجر مياه الديسي وطريق عمان الدائري.

رابعاً: إيلاء القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية الاهتمام اللازم في موازنة عام 2012 نظراً للخدمات الهامة التي تقدمها هذه القطاعات للمجتمع الاردني، حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 12.0% ، 9.4% ، 23.2% من إجمالي الإنفاق العام لكل منها على الترتيب. وقد ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات ليصل إلى 3050 مليون دينار أو ما نسبته 44.6% من اجمالي النفقات العامة لعام 2012.

خامساً: تراجع حجم المخصصات المالية المرصودة لتمويل المشاريع الرأسمالية الجديدة نظراً لمحدودية الموارد المالية المتاحة إضافة للإلتزامات المترتبة على عملية اعادة هيكلة الرواتب. وقد بلغت مخصصات المشاريع الرأسمالية الجديدة في قانون موازنة عام 2012 حوالي 58 مليون دينار مقابل 121 مليون دينار في موازنة عام 2011 بانخفاض يقارب 52% .

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء** على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازناتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	**مجلس الوزراء**
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
5-أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	**مجلس الوزراء**
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**دائرة الموازنة العامة**
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	**مجلس الوزراء**
20-أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	**دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة**
20-تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	**دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء**
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	**مجلس الوزراء**
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	**مجلس الأمة**

***تضمنت التعديلات الدستورية المقرّة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.**

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة وتحديد المجال المالي الذي يساوي (الإيرادات المحلية المتوقعة + المنح الخارجية + العجز المستهدف (القابل للتحمّل))-(النفقات الجارية المتوقعة + النفقات الرأسمالية المتوقعة المستمرة وقيد التنفيذ).
- عرض الورقة على مجلس الوزراء والبدء باجتماعات اللجان الوزارية المرحلة الأولى، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى من اجتماعات اللجان الوزارية بالاشتراك مع ممثلي وحدة تنفيذ خطة الحكومة في مكتب الرئيس، والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك المجال المالي حيث ستعتمد عليه المرحلة الثانية من اجتماعات اللجان.
- اجتماعات اللجان الوزارية لدراسة الإطار العام وتحديث المجال المالي (المرحلة الثانية) حيث سينتج عن هذه الاجتماعات خطة الحكومة الأولية والتي تتضمن قائمة بالمشاريع ذات الأولوية.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل اللجان الوزارية لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.

- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.

- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة .
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة .
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

هنالك مجموعة من المخاطر قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط 2012 – 2014، بعضها خارج نطاق السيطرة وبعضها الاخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

1- مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدل التضخم وما له من انعكاسات سلبية على الأبعاد الإجتماعية وعلى ارتفاع كلف شراء السلع والخدمات وكلف المشاريع التي تتضمنها الموازنة العامة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاساسية كالقمح الذي تشكل فاتورة دعمه حالياً عبئاً واضحاً على الخزينة العامة.
- استمرار حالة عدم الإستقرار في بعض بلدان المنطقة العربية وما لذلك من انعكاسات سلبية على اداء اقتصادنا الوطني وبالتالي على حصيلة الإيرادات المحلية.
- استمرار تعرض امدادات الغاز الطبيعي المصري للإنقطاع المتكرر.
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية كاليورو والين الياباني مما ينجم عنه ارتفاع في قيمة فاتورة المشتريات الحكومية من السلع المستوردة.

2- مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- تأجيل اتخاذ القرارات الحكومية المتعلقة بتسعير المشتقات النفطية بصورة شهرية ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة .

- الإستمرار في وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء، سيما في ضوء ارتفاع الضمانات خارج اطار الموازنة العامة على ديون شركة الكهرباء الوطنية والنمو السريع في الإنفاق على قطاع المياه.

- عدم التزام الحكومة بقرار عدم كفالة قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبته للناتج المحلي الاجمالي.
- اصدار ملاحق موازنة لتمويل نفقات جارية ورأسمالية اضافية في حال ورود منح خارجية اكبر من المتوقع، الأمر الذي يحمل الموازنة العامة اعباءً أكبر في المستقبل جراء ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الصيانة والاستدامة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى عن طريق الشراكة مع القطاع العام PPP، وعدم تجاوب البنوك بالشكل الكافي للإحتياجات التمويلية لرجال الأعمال خلال العام القادم.
- كفالة الحكومة للقروض المقدمة لتمويل المشاريع الكبرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065
الفاكس: 962 6 5666063
البريد الالكتروني :gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo